**جلسة مناقشة تقرير لبنان الوطني الثالث**

**ضمن آلية الاستعراض الدوري الشامل لحالة حقوق الانسان**

**كلمة القاضية أنجيلا داغر**

**وزارة العدل**

**بيروت، في ١٨/١/٢٠٢١**

1. **في مكافحة الإتجار بالبشر:**

* تقدّمت وزارة العدل بمشروع قانون لتعديل القانون ١٦٤/٢٠١١ الخاص بتجريم الاتجار بالبشر للمعاقبة عليه بموجب قانون خاص ومستقل، وذلك تماشياً مع الشرعة الدولية وتشريعات الدول الأخرى وضمانةً لحماية أفضل لحقوق الضحايا وملاحقة فعالة للضالعين في هذه الجرائم وتفعيلاً للتعاون الدولي في هذا المجال، إضافةً الى إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

- ومن أهم أهداف هذا المشروع:

\* منع ومكافحة جريمة الإتجار بالأشخاص

\* وحماية ضحايا الإتجار بالأشخاص وإيجاد آليّة حماية وإجراءات تضمن حصولهم على حقوقهم الإنسانيّة والمساعدة اللازمة،

\* وضمان معاقبة عادلة وفعالة للمتاجرين،

\* وتعزيز التعاون على الصعيدين الدولي والوطني لتحقيق هذه الأهداف عبر إنشاء هيئة وطنيّة لمكافحة الإتجار بالأشخاص.

1. **في الإعدام:**

* يشهد لبنان عدة محاولات لإلغاء عقوبة الإعدام، حيث يوجد منذ العام 2004 اقتراح قانون يرمي إلى إلغاء هذه العقوبة وإبدالها بعقوبة الأشغال الشاقة المؤبدة، ومشروع قانون مماثل مقدّم من وزارة العدل في العام 2008.

1. **في التحقيق في الادعاءات المتعلقة بالاستعمال المفرط للقوّة بحق المحتجين والصحافيين:**

* عملاً بنص المادة 14 من قانون أصول المحاكمات الجزائية، طلبت وزيرة العدل من النائب العام التمييزي التحرك وإجراء تعقبات في ما خص أي حالة قيل أنه جرى استعمال قوة مفرطة فيها بحق المحتجين أو الصحافيين.